

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة



قياس التحول الهيكلي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد الرابع والسبعون - يونيو/ حزيران 2008 - السنة السابعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

قياس التحول الهيكلي

إعداد : أ. ربيع نصر

أولاً : مقدمة

أحدثت الثورة الصناعية معدلات نمو إقتصادي غير مسبوقة، مما أدى إلى تغيرات جوهرية في البنى الاقتصادية للدول الصناعية وإلى تقسيم العالم إلى متقدم ونام. وترافقت التنمية السريعة التي حدثت في الدول المصنعة مع تغيرات في بنى القطاعات الإنتاجية وطبيعة طلب المستهلكين وتركيبة التجارة الخارجية، بالإضافة إلى تغيرات في هيكل العمالة والمؤشرات الاجتماعية والديمغرافية المختلفة[1]. وكان ارتفاع الإنتاجية أهم سمات التغيير التي رافقت عملية التصنيع، منطلقة من بريطانيا في القرن الثامن عشر لتنتشر في بقية الدول الأوروبية، وبعدها في دول أخرى مثل اليابان في القرن العشرين، ولاحقاً في الدول المصنعة حديثا مثل دول جنوب شرق آسيا.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الهم الرئيس للدول النامية -المستقلة حديثا- هو سد الفجوة مع الدول المتقدمة من خلال تبني استراتيجيات تقود إلى التنمية. ترافق ذلك مع ظهور علم إقتصاديات التنمية في خمسينات القرن الماضي لإيجاد حلول للدول النامية، لا تتفق بالضرورة مع الحلول التي اتبعتها الدول المتقدمة في مراحل تنميتها. وكان هناك اتفاق في ذلك الوقت على أهمية التصنيع من جهة وضرورة التدخل الكثيف للدولة في العملية التنموية من جهة أخرى. وقد شجع على ذلك نجاح مشروع مارشال في إعادة إعمار الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى تأثير تجربة الدول الاشتراكية حينها.

يترافق النمو الاقتصادي خلال عملية التنمية مع تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات باتجاه تعزيز الإنتاجية والابتكار.

إن عملية التنمية ليست إقتصادية بحتة بالرغم من أهمية العامل الاقتصادي، إلا أن هناك أبعاد إجتماعية ومؤسساتية وثقافية للتنمية. لذلك تتطلب عملية التنمية إعادة تنظيم وتوجيه النظام الاقتصادي والاجتماعي، باتجاه تحسين الإنتاجية ورفع دخول الأفراد وتعديلات جذرية في الهياكل المؤسساتية والاجتماعية والإدارة وربما حتى في العادات والمعتقدات[2]، مما شكل تحدياً كبيراً للدول النامية في الانتقال إلى مرحلة تنموية أرقى.

يعتبر آرثر لويس[3] من الرواد في فكرة التحول الهيكلي، من خلال نظريته حول فائض العمالة والثنائية القطاعية في العام 1954، حيث افترض وجود قطاعين رئيسين في الدول النامية بشكل عام، أحدهما زراعي ريفي ضعيف الإنتاجية مع فائض في العمالة، والآخر حديث صناعي متقدم ذو إنتاجية مرتفعة. وركز لويس على الاستثمار في القطاع الحديث الذي يمتلك هامش ربح مرتفع نسبياً، مفترضاً أن الأرباح سيعاد استثمارها في القطاع ذاته من قبل الرأسماليين، مما يخلق فرصاً للعمل ويجذب العمالة الفائضة من القطاع التقليدي

الزراعي، محققاً زيادة في الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني. وقد أعطى لويس أهمية كبيرة للتراكم خلال العملية التنموية، ولخصها بالانتقال من ادخار نسبة 5% من الناتج القومي إلى 15%. من هنا انطلقت فكرة التحول الهيكلي في الاقتصاد من القطاع التقليدي إلى القطاع المتقدم (الصناعي) وتحول العمالة من الأول إلى الأخير.

تشتمل بقية هذا العدد على خمسة أقسام. يتعرض القسم الثاني لمفهوم التحول الهيكلي وأهمية عملية التصنيع، ويتناول القسم الثالث نتائج بعض الدراسات التطبيقية عن التحول الهيكلي، ويتعرض القسم الرابع إلى قياس التحول الهيكلي من خلال نماذج الاقتصاد القياسي، ويتناول القسم الخامس قياس التحول الهيكلي في الدول العربية، وأخيراً الخاتمة.

ثانياً: مفهوم التحول الهيكلي وأهميـــة التصنيـــع

تنطوي عملية التحول الهيكلي على "زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري، وإحداث تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج والطلب والتجارة، واستخدام عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى الانتقال إلى زيادة مستويات التمدن ومعدلات التعليم وتوقع الحياة، بالتوازي مع زيادة دخول الأفراد للوصول إلى مرحلة التنمية المتقدمة."[4]

تلازمت دراسة التحول الهيكلي مع التركيز على أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية. ويعرف التصنيع على أنه عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للتحول من إقتصاد ريعي بدائي إلى إقتصاد صناعي حديث. من هنا نلاحظ الارتباط الوثيق بين التصنيع والتحول الهيكلي.

تعد الصناعة التحويلية عنصرا مركزيا في عملية التحول الهيكلي، حيث يوجد اتفاق على وجود ارتباط بين مستوى الدخل المرتفع وحصة الموارد المخصصة للصناعة التحويلية، بالإضافة إلى ارتباط النمو المتسارع بتحولات هيكلية باتجاه الصناعة، فحسب قوانين كالدور للنمو[5]، فإن نمو الإنتاج مرتبط مع الصناعة التحويلية بعلاقة ايجابية وقوية، بالإضافة إلى العلاقة الايجابية القوية بين نمو الإنتاجية في الصناعة التحويلية وإنتاجية بقية القطاعات. كما أشار رودريك [6] إلى بعض الحقائق المتعلقة بأهمية الصناعة في عملية التنمية، حيث أوضح أن الدول ذات النمو السريع تمتلك قطاعات صناعية تحويلية كبيرة، وأن تسارع النمو الاقتصادي مرتبط بالتغيرات الهيكلية باتجاه الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى أن الدول التي تعزز صادراتها ذات القيمة المضافة العالية تنمو بشكل أسرع.

ثالثاً: الدراسات التطبيقية عن التحول الهيكلي

ظهرت الدراسات الهيكلية في شكلين: الأول يهتم بأداء الاقتصادات وأسواقها ومؤسساتها وآليات تخصيص الموارد وتوليد وتوزيع الدخل وغيرها، منطلقاً من تحليل جزئي. وينظر الثاني للتنمية الاقتصادية كمجموعة متداخلة من عمليات التحول الهيكلي طويلة الأجل المصاحبة للنمو الاقتصادي، وهي دراسة تعنى بالظواهر الكلية على المستوى الاقتصادي، مثل التصنيع والتمدن والتحول الزراعي، وهي طريقة مقارنة تعتمد البيانات التاريخية لتقييم التحول الهيكلي للدول. وفي ما يلي سيتم التركيز على النوع الثاني من الدراسات، وبالتحديد منهجية شينري في قياس التحول الهيكلي.

يعد كوزنتز رائد الدراسات الكلية التطبيقية حول مصادر النمو الاقتصادي على الأجل الطويل. حيث اعتبر أن التحول الهيكلي هو نتيجة للنمو الاقتصادي المعاصر، وافترض أن عوامل مثل: الخصائص المشتركة بين الدول، والعوامل الانتقالية مثل استخدام التقنية الحديثة في الإنتاج، والتشابه في رغبات وآمال البشر وآلية التفاعل بين الدول، ستزيد من إحتمال حدوث نمو إقتصادي متشابه بين الدول من حيث المراحل. ومن أهم نتائج كوزنتز إثبات التحول من الزراعة إلى الصناعة مع النمو، وانتقال العمالة مع فترة تأجيل بنفس الاتجاه.[7]

إن وجود أنماط متعددة للتنمية في الدول النامية - نتيجة للتفاوت بينها من حيث الموارد والمؤسسات والتاريخ والثقافة وغيرها- لا ينفي وجود قواسم مشتركة بين التجارب التنموية.

من جهة أخرى، هناك عوامل تصنع الفرق بين الدول مثل: الحجم الجغرافي والاقتصادي، الخلفية التاريخية والتاريخ الاستعماري، الموارد المادية والبشرية والتركيبة الدينية والإثنية للمجتمعات، العلاقة بين العام والخاص والأهلي، الهيكل الصناعي، درجة الاعتماد على القوى السياسية والاقتصادية الخارجية وتوزيع النفوذ في البلد والهيكل الاجتماعي والسياسي للمؤسسات.[8]

أما أشهر الدراسات التطبيقية فهي تلك التي قام بها شينيري وآخرون، في محاولة لإيجاد أنماط التحول الهيكلي الموجودة، بالاعتماد على التجارب الفعلية للدول النامية. واعتبر شينيري أن الادخار (التراكم) هام ولكنه ليس كافيا للنمو الاقتصادي، وأن رأس المال المادي والبشري مهم بالإضافة إلى التغيرات المرافقة في الهيكل الاقتصادي. وأكد على أثر القيود المحلية(الموارد المحلية وراس المال والمؤسسات) والدولية (توفر التقنيات وحرية التجارة وراس المال الأجنبي) على التنمية. ومن أهم نتائج شينيري أنه أثناء العملية التنموية يتم الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، ويتم تراكم منتظم لراس المال المادي والبشري،ويتغير الطلب من السلع الغذائية والحاجات الأساسية إلى السلع المصنعة والخدمات، ويرافق ذلك نمو المدن على حساب الريف وتراجع في حجم العائلة ومعدل نمو السكان. أما استنتاجه الرئيسي، فيتلخص بأن هناك اختلافات بين الدول، فلكل دولة خصوصيتها كما ذكرنا آنفاً، إلا انه تبقى خصائص مشتركة في عملية التنمية والاستراتيجيات التنموية للدول النامية. وأهم ما يؤخذ على دراسة شينيري هي طبيعة العلاقة السببية بين الدخل والمتغيرات الهيكلية.

أثبتت الدراسات النظرية والتطبيقية متانة العلاقة بين التنمية والتصنيع، خاصة في المراحل الأولى للتنمية.

عادت الأهمية لدراسات التحول الهيكلي بعد عدم نجاح السياسات التقليدية الحديثة (فيما اصطلح عليه سياسات وفاق واشنطن) في تحقيق إنجازات تنموية هامة خلال عقدي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.ومن الدراسات الحديثة في هذا المجال دراسة (ماديسون، 2001) التي أكدت الانتقال نحو الصناعة في عملية التنمية، ولاحظت أن آلية التحول الهيكلي تترافق مع النمو المضطرد، من خلال إعادة توزيع الموارد من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة.[9]

كما رسمت دراسة الأونكتاد[10] صورةً لنمط مشترك للتحول الهيكلي: تتمثل المرحلة الأولى في تراجع حصة الزراعة من العمالة،

وزيادة إنتاجيتها، مقابل الزيادة في حصة العمالة في الصناعة ومساهمتها في الناتج، بالإضافة إلى زيادة مضطردة في حصة الخدمات من العمالة والناتج. وتتكون المرحلة التالية من زيادة في إنتاجية الصناعة التحويلية، بينما يبدأ الطلب على الصناعة التحويلية بالتراجع، وتخسر جزء من العمالة، مقابل توسع في الخدمات من ناحية الإنتاجية والطلب، بحيث تمتص الفائض الناتج عن الصناعة (تفكيك التصنيع) [11] في الاقتصادات الناضجة ذات الدخل المرتفع.[12] ومع ذلك، فإنه يمكن أن تكون لظاهرة تفكيك التصنيع جوانب سلبية عندما يعجز قطاع الخدمات عن امتصاص فائض العمالة من الصناعة.

رابعاً: قياس التحول الهيكلي

سيتم التعرض إلى كيفية قياس الأبعاد المختلفة للتحول الهيكلي أثناء عملية التنمية في الدول النامية من خلال استخدام الاقتصاد القياسي. وهذه الأبعاد المرافقة للنمو الاقتصادي كما ذُكرت في التعريف أعلاه، هي تراكم راس المال البشري والمادي، والتحول في تركيبة الطلب والإنتاج والتجارة، واستخدام عوامل الإنتاج بالإضافة إلى بعض الجوانب الاجتماعية المرتبطة، مثل الانتقال من الريف إلى الحضر وتغير توزيع الدخل والتحول الديمغرافي. وتجدر الاشارة إلى أن التركيز في هذا السياق سيكون على قياس التحول الهيكلي على المستوى الكلي، الذي قاد إلى نتائج مرضية على مستوى الدراسات التطبيقية.[13]

يسمح الاقتصاد القياسي بقياس العلاقة بين المتغيرات الهيكلية ودخل الفرد، مما يسهم بفهم ديناميكية التحول الهيكلي أثناء الانتقال إلى مراحل تنموية أرقى.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد نموذج واحد يمكنّنا من اختبار التحول الهيكلي وكشف أنماط التنمية. لذلك فإنه يتم استخدام عدة نماذج بالاستناد إلى النظريات الاقتصادية والنتائج التطبيقية. يضاف إلى ذلك أن علاقات الارتباط بين المتغيرات غير قادرة على معالجة موضوع السببية، وفي تلك الحالة يمكن اللجوء إلى نماذج التوازن الاقتصادي العام.

(أ) النموذج

يمثل نموذج الاقتصاد القياسي أدناه علاقة بين المتغير الهيكلي والمستوى التنموي للبلد المعبر عنه بدخل الفرد، بالإضافة إلى عدد السكان الذي يعكس حجم السوق، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى والآثار الثابتة[14] التي تمكّن من قياس السمات الخاصة بكل دولة مثل المؤسسات والعادات وغيرها.

$$x_{it} = \beta_1 \ln(y_{it}) + \beta_2[\ln(y_{it})]^2 + \beta_3 \ln(pop_{it}) + \beta_4[\ln(pop_{it})]^2 + \mu_i + \lambda t + \varepsilon_{it}$$

χ_{it} يمثل المتغير الهيكلي التابع

y_{it} دخل الفرد بالأسعار الثابتة لعام 2000.

pop_{it} عدد السكان للدولة i .

μ_i متغيرات دمية تتعلق بكل بلد ضمن العينة.

ε_{it} الخطأ العشوائي.

تم تقدير النموذج أعلاه للفترة الزمنية للاختبار 1960-2006، حيث تم التركيز على قيمة المعلمات β وإشارتها (بعد التأكد من معنويتها الإحصائية)، مما ساعد على تحديد طبيعة التحول الهيكلي وتحديد وجهته والزمن اللازم لإنجازه. وضمن النموذج، يتم استخدام المتغيرات التي تقيس التحول الهيكلي كما يلي:

- جانب الطلب النهائي: حصة كل من الاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار والصادرات والواردات والادخار، من الناتج المحلي.

- جانب الإنتاج: حصة كل من الصناعة والتعدين (مع تفصيل للصناعات التحويلية) والزراعة والخدمات من الناتج المحلي.
- جانب التجارة : تتضمن هيكل الصادرات (صادرات المواد الأولية والغذاء والمنتجات المصنعة وغيرها) والواردات كنسبة من الناتج المحلي.
- العمالة : هيكل العمالة حسب القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والخدمات) بالإضافة إلى نسبة مشاركة العمالة (ذكور،إناث) والبطالة.
- المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية : نسبة سكان المدن، ومؤشر توزيع الدخل، الأمية ومعدل توقع الحياة والخصوبة.

يتم قياس علاقة كل من هذه المتغيرات مع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2000) كمعبر عن المرحلة التنموية، بحيث يترافق ارتفاع مستوى الدخل مع التحولات الهيكلية. يضاف إلى المعادلة حجم السكان كمؤشر على أثر الحجم السكاني.

(ب) العلاقة بين المتغيرات الهيكلية والدخل

من خلال النموذج أعلاه نحصل على مرونة المتغير الهيكلي تجاه الدخل، ويمكن الحصول عليها من خلال اشتقاق المعادلة أعلاه بالنسبة إلى الدخل وضرب الطرفين ب : $\overline{Y} / \overline{X}$

$$E_{XY} = (\Delta x_{it} / \bar{X}) / (\Delta y_{it} / \bar{Y}) = \left[\beta_1 + 2\beta_2 \ln(\bar{Y})\right] / \bar{X}$$

حيث:

E_{XY} مرونة المتغير الهيكلي تجاه الدخل.

$\overline{X}$ متوسط المتغير الهيكلي.

$\overline{Y}$ متوسط دخل الفرد.

من خلال المرونة يمكن الحكم على طبيعة العلاقة بين المتغير والدخل طردية أم عكسية من خلال الإشارة، وقياس أثر التغير النسبي للدخل على التحول الهيكلي.

من جهة أخرى، يمكن استخدام النموذج (1) أعلاه للتنبؤ بقيم مختلف المتغيرات الهيكلية، وذلك باستخدام قيم إفتراضية للدخل، ومن ثم مقارنة القيم المتنبأ بها مع القيم الفعلية، الأمر الذي يمكّن من استكشاف ما تم إنجازه في مجال التحول الهيكلي.

(ج) تصنيف الدول حسب أنماط التنمية

يلاحظ أنه لا يوجد نمط واحد للتنمية، نتيجة للتنوع الكبير بين الدول النامية من حيث التاريخ والموارد والمؤسسات وغيرها. لذلك فان أنماط التنمية -إن وجدت- بحاجة إلى تصنيف للدول النامية، الأمر الذي سيخفض التقلبات والتشتت في النتائج، ويساعد على إيجاد أنماط منسجمة من التنمية في كل مجموعة من الدول النامية.

المعيار الأول للتصنيف هو حجم الدولة من ناحية عدد السكان، حيث اعتبر شينيري الدول التي يزيد عدد سكانها عن 15 مليون في عام 1960 دولا كبيرة، والأقل من 15 مليون صغيرة، وبالتالي تم تحليل نمط التنمية في الدول الصغيرة والكبيرة كل على حدة.

أما المعيار الثاني لتصنيف الدول فهو التوجه التجاري نحو الخارج أو الداخل، فالعديد من الدول النامية إعتمدت على أسواقها المحلية (وخاصة الدول ذات الكثافة السكانية و/أو الدخل المرتفع)، مما قلل من أهمية الصادرات بالنسبة لاقتصادياتها، على عكس الدول ذات التوجه التجاري للخارج، حيث تعتمد على التصدير والأسواق الخارجية (وهو التوجه السائد في الدول النامية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي). وبناء على هذا المؤشر، فقد تم

تقسيم الدول إلى تلك ذات التوجه المنفتح تجاريا، والدول ذات التوجه المنغلق تجاريا.

يهدف المعيار الثالث للتصنيف إلى معرفة ما إذا كان البلد مصنعاً أم ريعياً (أولياً)، باستخدام مؤشرين فرعيين، هما: مؤشر وجهة التجارة[15] ومؤشر وجهة الإنتاج[16]، يقيس مؤشر وجهة التجارة الفرق بين صادرات المواد الأولية والصادرات المصنعة، حسب كل من البيانات الفعلية وتنبؤ النموذج، فإذا ما كان المؤشر موجبا تكون الصادرات الأولية هي السائدة، وهذا يعكس إلى حد ما سيطرة الإنتاج الأولي على الاقتصاد وبالتالي يصنف كاقتصاد أولي، وإذا كان المؤشر سالباً يكون الاقتصاد مصنعاً. بينما يقيس مؤشر وجهة الإنتاج الفرق بين الناتج من القطاعات الأولية والناتج من القطاعات المصنعة حسب البيانات الفعلية وتنبؤ النموذج، فإذا ما كان المؤشر موجبا يكون الناتج الأولي هو السائد وبالتالي يصنف كاقتصاد أولي، وإذا ما كان المؤشر سالباً يكون الاقتصاد مصنعاً. ويمكن من خلال المؤشرين الأخيرين إستنتاج الاستراتيجية التنموية للدولة إذا كانت صناعية أم أولية أم إحلال للواردات أو غيرها.

خامساً: التحول الهيكلي في الدول العربية

تتفاوت الدول العربية من ناحية الدخول ومؤشرات التنمية البشرية والموارد الطبيعية، إلا أن معظمها يتسم ببنى إقتصادية أولية أو ريعية وضعف في الإنتاجية مع استثناءات قليلة، الأمر الذي يشير إلى عدم نجاح الاستراتيجيات التنموية نسبيا في إحداث التحول الهيكلي المطلوب، خاصة في الجانب الاقتصادي، حيث تدل المؤشرات الاجتماعية مثل الصحة وتوقع الحياة على إنجاز نسبي أفضل مما تدل عليه المؤشرات الاقتصادية.

وباستخدام نموذج قياس التحول الهيكلي (1) الوارد أعلاه، يمكن استخلاص أهم خصائص التحول الهيكلي للدول العربية للفترة 1960-2006، في جوانب كل من الطلب والإنتاج والعمالة والمؤشرات الاجتماعية والديمغرافية، ومقارنتها مع المستوى العالمي، أنظر الجدول في الصفحة القادمة.

ويمكن إيجاز أهم ما يميز التحول الهيكلي للدول العربية تجاه دخل الأفراد في ما يلي:

- في جانب الطلب النهائي: يتراجع الميل الحدي للاستهلاك مع زيادة الدخل، إلا أنه تراجع بطيء بالمقارنة بالمستوى العالمي. أي أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي. وكنتيجة للاستهلاك المرتفع، يلاحظ أن الميل الحدي للادخار في الدول العربية يتزايد، مع ارتفاع الدخل، ولكن بمعدلات أقل من المتوسط العالمي. كذلك فإن معدلات الاستثمار هي أضعف من المتوسط العالمي، الأمر الذي يدل على ضعف التراكم المطلوب للتنمية في الدول العربية، فالتراكم يعد مرحلة أولية وهامة في عملية التحول الهيكلي.
- في جانب الإنتاج: يفترض مع التحول الهيكلي تراجع حصة الزراعة مع زيادة الدخل، وهو ما ينطبق على الدول العربية وبمعدلات أسرع من المتوسط العالمي، ويعد ذلك مؤشرا إيجابيا إذا ما كان هذا التراجع لصالح زيادة حصة القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى مثل الصناعة. وفي الصناعة والتعدين، وكما هو متوقع، فإن العلاقة ايجابية مع ارتفاع الدخل في الدول العربية، إلا أنها أضعف من المعدلات العالمية. وبما أننا نركز على الصناعة التحويلية، فإننا

نلاحظ أن مرونة الصناعة التحويلية إيجابية وقريبة من المتوسط العالمي، إلا أن تركيبتها تعاني من خلل، حيث يحصل نمو مرتفع للصناعات الآفلة (الغذائية والنسيجية) مقابل نمو نسبي ضعيف، مقارنة بالمتوسط العالمي في الصناعات البازغة (صناعات الآلات ووسائل النقل). وتتركز الفجوة ضمن الصناعة والتعدين

المرونة الدخلية لمتغيرات التحول الهيكلي لكل من الدول العربية ودول العالم

للفترة 1960-2006

المتغير الهيكلي	الدول العربية	دول العالم
الاستهلاك الخاص (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-0.02	-0.11
الاستهلاك الحكومي (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-0.01	0.11
الاستثمار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.04	0.27
الصادرات السلعية والخدمية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.00	0.35
الواردات السلعية والخدمية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.00	0.30
الادخار (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.05	0.34
الصناعة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.06	0.17
الصناعات التحويلية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.17	0.18
الصناعات الكيميائية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.10	0.38
الصناعات الغذائية(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.29	0.08
الصناعات النسيجية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.77	-0.02
صناعات الآلات ووسائل النقل (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.83	1.00
صناعات أخرى(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.58	-0.04
الزراعة(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-0.46	-0.29
الخدمات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.10	0.01
صادرات المواد الزراعية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-0.44	-1.53
الصادرات الغذائية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-0.05	-0.30
صادرات الوقود(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.54	-0.30
الصادرات المصنعة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-0.23	1.82
صادرات المعادن(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	-1.80	-0.32
التجارة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	0.00	0.32
العمالة في الزراعة (نسبة من إجمالي العمالة)	-0.18	-0.52
العمالة في الصناعة (نسبة من إجمالي العمالة)	1.28	0.15
العمالة في الخدمات (نسبة من إجمالي العمالة)	-0.53	0.10
مشاركة قوة العمل (إناث)	-0.08	0.13
مشاركة قوة العمل (ذكور)	0.00	0.01
مشاركة قوة العمل (إجمالي)	0.03	0.06
معدل الخصوبة الإجمالي	0.07	-0.07
توقع الحياة عند الإناث	0.08	0.04
توقع الحياة عند الذكور	0.08	0.05
توقع الحياة الإجمالي	0.08	0.04
معدل التمدرس في المرحلة الثانوية	0.31	0.25
نسبة البطالة	-0.09	-0.92
نسبة سكان المدن	0.12	0.13

في الدول العربية الميل الحدي للاستهلاك مرتفع مقابل معدلات استثمار منخفضة مما يؤدي إلى معدلات تراكم ضعيفة.

في الاعتماد الكبير على قطاع التعدين، الذي يعتمد على الموارد الناضبة. وبالتالي فإن التحول من الصناعات الاستخراجية إلى الصناعات التحويلية الواعدة أو الخدمات ذات القيمة المضافة العالية يمثل التحدي الاكبر لهياكل الاقتصادات العربية على المديين المتوسط والبعيد.

أما الخدمات، فترتفع مع ارتفاع الدخل وبمرونة أعلى من المتوسط العالمي، وذلك مؤشر إيجابي في حال تطور الخدمات ذات القيمة المضافة العالية، وهو انعكاس لزيادة رفاه الأفراد. إلا أن ذلك يحمل جانباً سلبياً، حيث أن تطور الخدمات في الدول النامية ومنها الدول العربية يعتبر مرحلة لاحقة لتطور القطاعات الإنتاجية (ماعدا الدول المتخصصة في الخدمات ذات القيمة المضافة العالية)، مما يفسر جزئيا إرتفاع معدلات الاستهلاك (الرفاه) على حساب الادخار والاستثمار في الدول العربية في جانب الطلب أعلاه.

- في جانب التجارة: نلاحظ استقرار نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج، أي أنها عديمة المرونة تجاه الدخل، وقد يفسر ذلك ارتفاع الدخول نتيجة للاعتماد على الموارد الطبيعية أكثر من الاعتماد على تنافسية الصادرات. وفي تفاصيل الصادرات، نلاحظ أن الصادرات المصنعة (ذات الأهمية القصوى في التحول الهيكلي) تتراجع نسبياً مع ارتفاع الدخل، مما يعد مؤشراً سلبياً للتحول الهيكلي، مقارنة بمعدلات موجبة وعالية على المستوى العالمي. من جانب آخر، فإنه يلاحظ أن مرونة صادرات الوقود موجبة في الدول العربية وسالبة على مستوى العالم. من هنا تتضح صورة الاقتصادات العربية المعتمدة على صادرات الوقود مقابل ضعف في الصادرات ذات القيمة المضافة العالية، مما يضعف تحولها الهيكلي نحو اقتصادات مصنعة.

تعاني الدول العربية من خلل هيكلي يتعلق بالاعتماد على القطاعات الريعية في الإنتاج والتصدير مما يقود إلى ضعف الإنتاجية والتنافسية.

- في جانب العمالة: يلاحظ تراجع في حصة الزراعة مع ارتفاع الدخل بما ينسجم مع التوجه العالمي. أما النتائج الملفتة للنظر، فهي المرونة الموجبة العالية لنسبة العمالة في الصناعة والتعدين. وبما أن قطاع التعدين غير كثيف العمالة، فالنتيجة التي يمكن استخلاصها أن الصناعات التحويلية في البلدان العربية هي كثيفة العمالة، وبالتالي تزداد مساهمة الصناعة في امتصاص العمالة على الرغم من ضعف قطاع الصناعة في الدول العربية بشكل عام. أما حصة العمالة في قطاع الخدمات، فإنها تتراجع مع ارتفاع الدخل على عكس التوجه على المستوى العالمي، فالمعروف أن الخدمات بشكل عام كثيفة العمالة. أما بالنسبة للمشاركة في قوة العمل، فالملفت تراجع مشاركة الإناث في قوة العمل مع ارتفاع الدخل، وهو مؤشر سلبي إقتصادياً واجتماعياً.
- في جانب المؤشرات الاجتماعية والديمغرافية: ترتفع الخصوبة مع ارتفاع الدخل وسطياً في الدول العربية على عكس التوجه العالمي، مما يعتبر

مؤشرا سلبيا. بالمقابل يلاحظ أن مرونة توقع الحياة عند الميلاد عند الذكور والإناث موجبة وأعلى من المرونة على المستوى العالمي، مما يدل على تحسن رفاه الأفراد في المنطقة العربية. كذلك الأمر بالنسبة لمرونة معدلات التمدرس في المرحلة الثانوية، فهي ترتفع مع ارتفاع الدخل. وعليه فإنه يمكن اعتبار المؤشرات التعليمية والصحية الكمية إيجابية في الدول العربية، على عكس مؤشرات التحول الهيكلي الاقتصادية.

حققت الدول العربية على صعيد المؤشرات الاجتماعية وراس المال البشري نتائج أفضل مما حققته على الصعيد الاقتصادي معتمدة على فائض الموارد، إلا أنها غير قادرة على الاستمرار بذلك على المدى البعيد، لأن البنية الاقتصادية المتطورة هي الممول للرفاه الاجتماعي.

وعلى الرغم من تحسن المؤشرات الاجتماعية، إلا أنها مرتبطة بالاعتماد على الاقتصاد الريعي، الذي سمح بتحسن الدخول في بعض الدول العربية في الفترات السابقة، إلا أن هذه الاقتصادات بتركيبتها الحالية غير قادرة على الارتقاء بهذه الدول إلى مراحل تنموية متقدمة، تعتمد على الإنتاجية العالية والصادرات المصنعة والتقنية المتقدمة والابتكار.

سادساً: خاتمة

أوضح هذا العدد أهمية التحول الهيكلي في عملية التنمية، خصوصا على المدى الزمني الطويل، بمعنى إنتقال الاقتصاديات من حالة الاعتماد على قطاعات منخفضة الإنتاجية إلى قطاعات مرتفعة الإنتاجية، وما يصاحب ذلك من تغيرات هيكلية أخرى تغطي مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وتم استعراض المنهجية الاقتصادية الكلية التي تستخدم في قياس التحول الهيكلي المرافق لارتفاع دخل الفرد بأبعاده المختلفة. كما تم تطبيق تلك المنهجية في قياس التحول الهيكلي في الدول العربية، مع استعراض لأهم النتائج.

الهوامش

(1) ماديسون (2001)

(2) تودارو و سميث (2006)

(3) لويس (1954) : وكانت هناك أعمال سابقة مثل فيشر (1939) و كلارك (1940) (انتقال قوة العمل من الزراعة الى الصناعة)، هارود و دومار (أهمية التراكم و نماذج النمو الخطي)

(4) انظر شينري (1989)

(5) تتضمن قوانين كالدور للنمو قانون فيردوون الذي يربط بين الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية و النمو الاقتصادي

(6) انظر رودريك (2004)

(7) انظر شينيري (1988)

(8) انظر تودارو و سميث (2006)

(9) تتفق هذه النتائج مع كل من ((Kuzents (1966). Chenery and Taylor (1968). Chenery et al (1986).

(10) (UNCTAD, 2003)

(11) De-industrialization

(12) (Rowthorn and Wells,1987)

(13) إحدى المزايا الهامة لتطور الاقتصاد القياسي هي إمكانية استخدام بيانات مقطعية-زمنية مما يمكن من معالجة مواضيع مثل المتغيرات المحذوفة، أو معالجة ارتباط المتغير المستقل مع الخطأ العشوائي أو توسيع خيارات المتغيرات الأدواتية وغيرها.

(14) Least Squared Fixed Effects

(15) Trade Orientation

(16) Production Orientation

المراجع الإنجليزية

Chenery h (1988), "structural transformation a program of research". Chapter in book: Ranis.G Schultz.t.p "the state of development economics progress and perspectives", Basil Blackwell, Inc. Cambridge, USA. Amply deductive.

Chenery.H, Syrquin,M (1989) "three decades of industrialization: the world bank economic review vol3 no 2.

Kaldor N (1967). Strategic Factors in Economic Development. Ithaca, NY, Cornell University, W. F. Humphrey Press.

Kuznets S (1955). Economic growth and income inequality. American Economic Review, 45.

Maddison A (2001). "The World Economy: A Millennial Perspective". OECD Development Centre Studies, Paris, Organization for Economic Co-operation and Development.

Rada, Codrina (2007) "Stagnation or Transformation of a Dual Economy through Endogenous Productivity Growth" . Cambridge Journal of Economics 31,711-740.

Rodrik, D, (2004). "Industrial Policy for the Twenty-First Century," CEPR Discussion Papers 4767.

Ros J (2000). Development Theory and the Economics of Growth. Ann Arbor, MI, University of Michigan.

Rowthorn R and Ramaswamy R (1999). "Growth, Trade and Deindustrialization". IMF Staff Papers, 46. Washington, DC, International Monetary Fund.

Rowthorn R ,Wells JR (1987) "De-Industrialization and Foreign Trade". Cambridge, Cambridge University Press.

Todaro, Smith (2006) "Economic Development" 9th edition. Person education limited.

UNCTAD (2003) "Trade and Development Report 2003:Capital Accumulation, Growth and Structure Change" United Nation, Geneva.



قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون

النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	**أ. ربيع نصر**	**الرابع والسبعون**
العدد المقبل		
المؤشرات المركبة	**د. بلقاسم العباس**	**الخامس والسبعون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org



P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 4843130 - 4844061 - 4848754
Fax : 4842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب 5834 الصفاة 13069 - دولة الكويت
هاتف : (965) - 4843130 - 4844061 - 4848754
فاكس : 4842935

E-mail ; api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org